

Distr.: General  
26 February 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

## مونتسيرات

## ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

## المحتويات

## الصفحة

|    |                                                          |
|----|----------------------------------------------------------|
| ٣  | أولا - خلفية عامة . . . . .                              |
| ٤  | ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية . . . . . |
| ٨  | ثالثا - الميزانية . . . . .                              |
| ٩  | رابعا - النشاط البركاني والبيئة . . . . .                |
| ١٠ | خامسا - الأحوال الاقتصادية . . . . .                     |
| ١٠ | ألف - لمحة عامة . . . . .                                |
| ١١ | باء - الزراعة . . . . .                                  |
| ١٢ | جيم - الخدمات المالية . . . . .                          |
| ١٢ | دال - السياحة . . . . .                                  |
| ١٣ | هاء - التشييد والإسكان . . . . .                         |



|    |       |                                                        |
|----|-------|--------------------------------------------------------|
| ١٤ | ..... | واو - المرافق العامة والاتصالات                        |
| ١٥ | ..... | سادسا - الأحوال الاجتماعية                             |
| ١٥ | ..... | ألف - الخلفية العامة                                   |
| ١٦ | ..... | باء - العمالة                                          |
| ١٧ | ..... | جيم - التعليم                                          |
| ١٨ | ..... | دال - الصحة                                            |
| ١٩ | ..... | هاء - حقوق الإنسان                                     |
| ١٩ | ..... | واو - الجريمة والسلامة العامة                          |
| ٢٠ | ..... | سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين |
| ٢٢ | ..... | ثامنا - مركز الإقليم مستقبلا                           |
| ٢٢ | ..... | ألف - موقف حكومة الإقليم                               |
| ٢٢ | ..... | باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة                     |
| ٢٣ | ..... | جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة               |

## أولا - خلفية عامة

١ - مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد أطلق كريستوفر كولومبس هذا الاسم على الإقليم في رحلته الثانية إلى الجزيرة عام ١٤٩٣. وفي عام ١٦٣٢، أصبحت الجزيرة مستعمرة بريطانية. وكان مستوطنوها الأوائل، في معظمهم، أيرلنديين. وقد هيمن إنتاج السكر على اقتصاد الجزيرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويُذكر أن العبيد الذين كانوا يعملون في مزارع القطن والسكر هبوا في أواخر القرن الثامن عشر في انتفاضة تاريخية لم يُكتب لها النجاح. وألغيت العبودية عام ١٨٣٤. وفي غضون ذلك، وعقب فترتين وجيزتين من الاحتلال الفرنسي، استؤنف الحكم البريطاني عام ١٧٨٣ وغدت مونتسيرات مستعمرة تابعة للتاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي الفترة من عام ١٨٧١ إلى عام ١٩٥٨، أديرت مونتسيرات باعتبارها جزءا من المستعمرة الاتحادية لجزر ليوارد، وفي الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٢ أصبحت جزءا من اتحاد جزر الهند الغربية. وبعد حل ذلك الاتحاد عام ١٩٦٢، اختارت مونتسيرات الاحتفاظ بمركزها كمستعمرة تابعة للتاج.

٢ - وتقع مونتسيرات في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومترا جنوب غربي أنتيغوا و ٦٤ كيلومترا شمال غربي غوادالوب.

٣ - مساحة الجزيرة ١٠٣ كيلومترات مربعة. وطبيعة مونتسيرات بركانية وجبلية للغاية، ويتسم ساحلها بالوعورة. وبالجزيرة ثلاث سلاسل جبلية، هي: سيلفر هيلز في الشمال، وسنتر هيلز وسوفريير هيلز في الجنوب. وتوجد بها ينابيع ساخنة، وأودية، وشواطئ ذات رمال سوداء، بالإضافة إلى شاطئ رماله بيضاء في الشمال. ونباتات مونتسيرات مدارية.

٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفريير هيلز، بعد أن ظل خامدا لأكثر من ٤٠٠ عام، وخلف ثورانه آثارا مدمرة، وتسبب في إعادة توطين المقيمين في الجزيرة وإجلاء نحو ٧٠ في المائة من السكان من الجزء الجنوبي من الجزيرة إلى الشمال. ولا تزال آثار ذلك الانفجار البركاني شديدة الوطأة. وقد هُجرت مدينة بليموث، عاصمة مونتسيرات، في عام ١٩٩٧، في أعقاب النشاط البركاني الذي جعلها غير صالحة للسكن. وتجري حاليا إقامة بلدة جديدة في ليتل باي في الشمال.

٥ - وانخفض عدد سكان الإقليم، الذي كان قد بلغ ذروته في عام ١٩٤٦ بحيث أصبح ٣٣٣ ١٤ نسمة، بعد الانفجار البركاني المدمر الذي حدث عام ١٩٩٥. وغادر عدد يقدر بنحو ٨ ٠٠٠ لاجئ الجزيرة بعد استئناف النشاط البركاني في تموز/يوليه ١٩٩٥، وعاد

البعض منهم إليها<sup>(١)</sup>. ويعزى الانخفاض الإجمالي في عدد السكان منذ عام ١٩٩٥ إلى برنامج إعادة التوطين الذي نفذته حكومة الإقليم وحكومة المملكة المتحدة كوسيلة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يتسبب فيها النشاط البركاني، وإلى انتقال السكان. وكانت أعلى نسبة للمهاجرين النازحين في صفوف الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة. وفي عام ٢٠٠٨، منحت جزر فيرجن البريطانية لأول مرة شهادات إقامة إلى ٢٨ مواطنا من مونتسيرات<sup>(٢)</sup>. وفي عام ٢٠٠٨، قدر عدد سكان مونتسيرات بما يزيد بقليل عن ٥ ٠٠٠ نسمة<sup>(٣)</sup> مقابل ٤ ٤٩٣ نسمة في عام ٢٠٠١، و ١٠ ٦٣٩ نسمة في عام ١٩٩١، و ١١ ٦٠٦ نسمة في عام ١٩٨٠. وما فتئت مسألة تشجيع نمو السكان مدرجة في جدول أعمال حكومة الإقليم<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٦ - بموجب النظام الدستوري لمونتسيرات لعام ١٩٨٩، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ١٩٩٠، يوجد في مونتسيرات حاكم تعينه ملكة بريطانيا، ومجلس تنفيذي، ومجلس تشريعي.

٧ - وقد تولى بيتر ووتروورث، الحاكم الحالي لمونتسيرات، منصبه في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويحتفظ الحاكم بمسؤولية الأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، والشؤون المالية الخارجية. وطلبت حكومة الإقليم إلى المملكة المتحدة أن تؤيد طلبها تعيين أول نائب للحاكم من السكان الأصليين في مونتسيرات، وهذا يمثل واحدة من عدة توصيات دستورية مقترحة سيرد بيانها بالتفصيل أدناه. ورشما توضع التفاصيل في صيغتها النهائية، عين أحد كبار الموظفين التنفيذيين مؤقتاً. ولم ترد في عام ٢٠٠٨ أية معلومات عن التقدم المحرز في تعيين أول نائب للحاكم من السكان الأصليين.

٨ - بموجب الدستور كذلك، تحتفظ ملكة بريطانيا بسلطة تخولها، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص، سن قوانين من أجل إحلال السلام والنظام وبلوغ الحكم الرشيد في مونتسيرات.

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر منشورة، منها مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) وكالة المخابرات المركزية، متاح على الموقع [www.cia.gov](http://www.cia.gov).

(٢) انظر [www.caribbeanetnews.com](http://www.caribbeanetnews.com).

(٣) الوزير الأول، بيان الميزانية الصادر في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، [www.themontserratreporter.com](http://www.themontserratreporter.com).

٩ - ويضم المجلس التنفيذي حاليا أربعة وزراء (ثلاثة رجال وامرأة واحدة)، فضلا عن النائب العام ووزير دولة للشؤون المالية. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، المسؤول عن الرقابة العامة والإدارة العامة للحكومة<sup>(٤)</sup>.

١٠ - ويتألف المجلس التشريعي من تسعة أعضاء. وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٦، فازت ثلاث نساء بعضوية المجلس، إلى جانب ستة أعضاء من الرجال.

١١ - وتجرى الانتخابات في مونتريرات كل خمس سنوات على أساس تمتع الراشدين بحق الاقتراع العام. وأجريت الانتخابات الأخيرة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، بنظام "الدائرة الوحيدة"، في ظل الترتيب الذي يقضي بأن "من يحصل على أكثرية الأصوات يفوز دون الحصول على أغلبية مطلقة". ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تم تسجيل ٣٣٣١ مصوتا، وأدلي بـ ٤٨٦ ٢ صوتا: فبلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٧٧ في المائة (مقابل ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠١). ولم يفز أي حزب بولاية واضحة، وتشكلت حكومة ائتلافية يرأسها لوبيل ليويس الوزير الأول (وهو من الحزب الديمقراطي لمونتريرات). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، شكل الوزير الأول حكومة جديدة حين انضم هو ووزير سابق إلى المعارضة التي تشغل أربعة مقاعد. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١١<sup>(٤)</sup>.

١٢ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قدم زعيم المعارضة ملتمسا بحجب الثقة عن الوزير الأول. ووفقا لزعيم المعارضة، وكما ورد في تقارير في وسائل الإعلام، فقد أوجدت قيادة الوزير الأول "وضعا لا يطاق يتسم بسوء الإدارة والسلوك غير السوي"، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية للإقليم. وعلاوة على ذلك، أعرب زعيم المعارضة عن مخاوفه من أنه في ظل قيادة الوزير الأول ستغتنم الدولة القائمة بالإدارة الفرصة لتتولى دورا أكثر في إدارة شؤون الإقليم بصورة مباشرة<sup>(٢)</sup>. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعلن أن الوزير الأول تجنب البت في ملتمس حجب الثقة عن حكومته بالموافقة على التخلي عن حقبة التنمية الاقتصادية. وفي جلسة خاصة للمجلس التشريعي، أعلن الوزير الأول عن اتفاقه مع هذا الترتيب الذي نص أيضا على نقل المسؤوليات ذات الصلة إلى وزير الزراعة والتجارة<sup>(٣)</sup>.

١٣ - والقانون الساري في مونتريرات هو القانون الإنكليزي العام جنبا إلى جنب مع ما يُسن محليا من تشريعات. وتتولى تطبيق القانون محكمة ابتدائية إلى جانب المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي. والمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الاستئناف) هي محكمة

(٤) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة، التي تتناوب على دوراتها القضائية الدول التسع الأعضاء في المحكمة، بما فيها مونتسيرات<sup>(٥)</sup>. واللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص هي الجهة الأخيرة التي تُرفع إليها الطعون في أحكام المحكمة العليا. وفي سياق استعراض جرى، أكدت الدولة القائمة بالإدارة من جديد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أن شروط وظروف عمل كبار القضاة هي مسألة من اختصاص منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وليس المملكة المتحدة<sup>(٦)</sup>.

١٤ - وتوجد قيد الإنشاء محكمة تجارية جديدة في جزر فيرجن البريطانية، ومن المتوقع أن يتم إنشاؤها بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. وستغطي المحكمة التجارية أساسا الولايات القضائية لمنطقة شرق البحر الكاريبي، بما في ذلك أنغويلا وجزر فيرجن البريطانية ومونتسيرات<sup>(٧)</sup>.

١٥ - وكما جاء في التقرير السابق (انظر A/AC.109/2008/16، الفقرة ١٣)، يحدد الكتاب الأبيض المعنون "شراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" (انظر A/AC.109/1999/1، المرفق) أساس العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، ومن بينها مونتسيرات. ويقر الكتاب الأبيض بأن دساتير هذه الأقاليم بحاجة إلى أن تستكمل أولا بأول.

١٦ - وقد أنشئت في عام ٢٠٠٢ لجنة لمراجعة الدستور برئاسة السير هوارد فرغوس. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، عُرض على الحاكم تقرير اللجنة، الذي تضمن توصيات تدعو إلى إدخال عدد من التعديلات على الدستور. فعلى سبيل المثال، خلص التقرير إلى أن التغيير المقترح، الذي من شأنه التحول عن فرض المملكة المتحدة للمرشح إلى نهج يوفر مزيدا من التعاون في اختيار الحاكم، ستكون له أهمية رمزية إيجابية. ونوقش ذلك التقرير في المجلس التشريعي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٧ - وأجريت في مونتسيرات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الجولة الأولى من المحادثات بين حكومة الإقليم ووزارة المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث. وجرى في

(٥) <http://eccourts.org/index.html>.

(٦) التقرير السابع للجنة الشؤون الخارجية عن دورتها المعنية بأقاليم ما وراء البحار للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، رد وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، Cm 7473، الصفحة ٢٢، [www.fco.gov.uk](http://www.fco.gov.uk).

(٧) وكالة أنباء الشرق الأوسط، مستقاة من موقع 'البوابة' عن طريق شبكة COMTEX News Network، "شراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار"، كتاب أبيض قدمه وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩، وهو مستنسخ في الوثيقة A/AC.109/1999/1، المرفق.

شباط/فبراير ٢٠٠٦ جولة ثانية من المناقشات بين مونتسيرات، بمشاركة جميع أعضاء المجلس التشريعي وفريق حكومي من المملكة المتحدة، وتلتها محادثات إضافية رسمية وغير رسمية في أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

١٨ - وكما جاء في تقرير سابق (A/AC.109/2008/16، الفقرة ١٨)، وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلن الوزير الأول، رداً على استفسارات من الجمهور بشأن موقف حكومة الإقليم إزاء الإصلاح الدستوري وسعيها إلى إطلاع الجمهور على آخر التطورات، أن عملية مراجعة الدستور قد أُجلت إلى وقت لاحق من تلك السنة. ووفقاً للوزير الأول، فإن السبب الذي دعا حكومة الإقليم إلى طلب التأجيل هو الحاجة إلى مزيد من الوقت. وذكر كذلك أن ما يسعى إليه في نهاية المطاف هو "دستور سابق للاستقلال"، ينبثق من شعب مونتسيرات نفسه، ويتيح للإقليم أن يحصل لاحقاً على استقلاله متى سمحت الظروف الاقتصادية بذلك<sup>(٧)</sup>.

١٩ - وفي غضون ذلك، أشارت التقارير الإعلامية إلى أن ثمة إدراكاً متزايداً لكون الدستور الوحيد الذي ستكون مونتسيرات قادرة على التوصل إليه هو دستور لا يقوم على "الارتباط الحر، بل على الاستقلال". واستناداً إلى تلك التقارير، يمكن اعتبار هذا الإدراك المتزايد أحد الأسباب الكامنة وراء بطء عملية المراجعة<sup>(٨)</sup>.

٢٠ - وأوضح الوزير الأول في عام ٢٠٠٨ أن الإنجاز الرئيسي في برنامج الحكم لحكومة الإقليم سيكون نجاح المفاوضات الجارية مع المملكة المتحدة بشأن وضع دستور جديد. ويمكن الدستور الجديد حكومة الإقليم مزيداً من الحكم الذاتي، ويُنشئ العمليات التي تعزز الحكم في الإقليم، ويحتفظ بحق شعب مونتسيرات في النهوض بعملية تقرير المصير. ولا بد من اعتبار هذا الدستور "دستوراً سابقاً للاستقلال"، الغاية منه خدمة شعب الإقليم إلى أن يرغب في اتخاذ الخطوة التالية<sup>(٩)</sup>.

٢١ - وبناءً على التقدم المحرز في الجولات السابقة، أسفرت المناقشات التي جرت في مونتسيرات في آذار/مارس ٢٠٠٨ عن مزيد من النتائج، ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد بلغت المفاوضات مرحلة متقدمة جداً<sup>(٩)</sup>. ولكن، وكما جاء في تقرير سابق (A/AC.109/2008/16، الفقرة ١٥)، ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لا يزال صحيحاً

(٨) www.themontserratreporter.com، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٩) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وبيان أطلعت المملكة المتحدة الحلقة الدراسية الإقليمية التي نظمتها الأمم المتحدة في باندونغ عام ٢٠٠٨ بشأن إنهاء الاستعمار على محتواه.

أن عملية مراجعة دستور الإقليم لا تعبر تماما عن تطلعات جمهور مونتسيرات ورغباته التي تشمل دعوات إلى الحوار بشأن الارتباط الحر<sup>(٤)</sup>.

### ثالثا - الميزانية

٢٢ - ما زال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على دعم الميزانية من الدولة القائمة بالإدارة<sup>(٩)</sup>. وذكر رئيس الوزراء عند تقديمه خطاب الميزانية في آذار/مارس ٢٠٠٨، أن مجموع ميزانية مونتسيرات لعام ٢٠٠٨ يبلغ ١٤٢,٢ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي<sup>(١٠)</sup>. وكان مجموع المبلغ المتاح لأغراض التنمية في السنة المالية ٢٠٠٨ هو ٤٦,١ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي، ويموّل ما يقرب من ٣,٧ ملايين من دولارات شرق الكاريبي من مصادر محلية<sup>(٣)</sup>.

٢٣ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة خصصت اعتماداً متاحاً لمونتسيرات بمبلغ ٥٨ مليون جنيه إسترليني، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. ويستفيد الإقليم أيضاً من مختلف الموارد التي تتيحها المملكة المتحدة لأقاليمها فيما وراء البحار من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث، والأمن والسلامة في مرافق الموانئ والمطارات، والقدرة على إنفاذ القانون وإدارة السجون، وحماية البيئة، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز حقوق الإنسان<sup>(٤)</sup>.

٢٤ - وكما ذكر سابقاً (A/AC.109/2008/6، الفقرة ٢٢)، وفر التخصيص التاسع للأموال الذي يجري كل خمس سنوات في إطار صندوق التنمية الأوروبي شريحتين لمونتسيرات يعادلان تقريباً ١٧ مليون يورو من المساعدة المقدمة في الميزانية إلى قطاع الخدمات، وخاصة في مجال السياحة وخدمات تكنولوجيات الاتصالات. وتلقت مونتسيرات في إطار التخصيص العاشر من صندوق التنمية الأوروبي اعتماداً بمبلغ ١٥,٦ مليون يورو<sup>(١١)</sup>.

٢٥ - وفي عام ٢٠٠٨، واصلت حكومة ترينيداد وتوباغو، وأمانة الجماعة الكاريبية تقديم المساعدة إلى مونتسيرات من خلال صندوق الجماعة الكاريبية لتثبيت أسعار النفط<sup>(٣)</sup>.

(١٠) عملة مونتسيرات هي دولار شرق الكاريبي (EC\$)، وهي مرتبطة بدولار الولايات المتحدة (دولار الولايات المتحدة يساوي ٢,٧٠ من دولارات شرق الكاريبي).

(١١) <http://ec.europa.eu>

## رابعاً - النشاط البركاني والبيئة

٢٦ - عقب اندلاع بركان مونتسيرات في عام ١٩٩٥ بعد قرون من الخمود، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قُسم الإقليم بالتدريج لإنشاء منطقة محظورة تتألف من ثلثي الجزيرة الجنوبيين تقريبا. وكما ذكر سابقا، صدرت في شباط/فبراير ٢٠٠٧ تحذيرات بالإجلاء لسكان ييشوب لين ومنطقة تقع إلى الجنوب من المدينة القديمة. وألغيت أوامر الإجلاء في تموز/يوليه ٢٠٠٧ بعد انخفاض ملحوظ في النشاط البركاني. وفي الشطر الأخير من عام ٢٠٠٧، بقيت كتلة كبيرة من المواد على قمة البركان، ويعتقد العلماء أن ذلك يدل على توقف مؤقت للنشاط البركاني، لا على توقف كامل له. وتحدد النشاط البركاني مرة أخرى في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى إجلاء جديد من نفس المنطقة يوم ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩<sup>(٤)</sup>. وفي الوقت نفسه، ينتج النشاط البركاني ثروة من الرماد، والرمل، والحجر الخفاف والخلطات المعدنية، التي يمكن أن تُستخرج وتُجمع للاستخدام المحلي والتصدير عندما ينخفض مستوى النشاط البركاني.

٢٧ - وفيما يتعلق بالقضايا البيئية الأخرى، قامت حكومة الإقليم خلال عام ٢٠٠٨ بدور رائد في وضع سياسة وطنية للطاقة تحظى بدعم واسع؛ ووضعت بروتوكولا لبحوث التنوع البيولوجي في الجزيرة، وواصلت برنامجها الطويل المدى لرصد النباتات وطيور الغابات والزواحف والبرمائيات؛ وبدأت إعداد استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ، وبرنامجا للتعليم العام والتوعية الجماهيرية، ووضعت معايير لتطوير منتجات السياحة البيئية في الإقليم؛ وحددت توزيع ومدى انتشار الأنواع الغازية الرئيسية، وطورت استراتيجيات لمواجهتها<sup>(١٢)</sup>. وذكر بيان ميزانية الإقليم الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٨ أن الحكومة ستواصل السعي إلى تطوير مصادر بديلة للطاقة، بما فيها الطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية<sup>(٣)</sup>.

٢٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، استضافت جزر فيرجن البريطانية ورشة عمل تدريبية في مجال تغير المناخ بالتعاون مع مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ، وشاركت فيها مونتسيرات. وكان الغرض من ورشة العمل المعنية بالضعف إزاء تغير المناخ ومنهجية تقييم القدرات هو تدريب فريق متعدد التخصصات من أنغيلا، وجزر كايمان، ومونتسيرات، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فيرجن البريطانية، على تقييم الضعف إزاء تغير المناخ على قطاع السياحة<sup>(٢)</sup>.

(١٢) انظر المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٢٩ - وفي إطار اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وافق الإقليم على العمل لمواجهة الآثار المحتملة لتغير المناخ في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وعلى تعزيز سياسات بيئية مستدامة في الأقاليم، بدعم إضافي من وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة<sup>(١٣)</sup>.

٣٠ - وتسبب الإعصار "عمر" في إحداث عاصفة استوائية في مونتسيرات عشية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨<sup>(١٤)</sup>. وفي وقت لاحق، نفذت وكالة تنسيق مواجهة الكوارث في الإقليم عمليات تقييم للأضرار ووجدت أن الضرر كان ضئيلا للغاية<sup>(١٥)</sup>.

## خامسا - الأحوال الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

٣١ - وصل الناتج المحلي الإجمالي لمونتسيرات إلى حوالي ١٢٣ مليونا من دولارات شرق الكاريبي، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٥٩٨ من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠٠٧، حسب أحدث الأرقام المتاحة. ووفقا لبعثة من صندوق النقد الدولي إلى الإقليم في شباط/فبراير ٢٠٠٩، بلغ النمو الاقتصادي في مونتسيرات نحو ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨<sup>(١٦)</sup>.

٣٢ - وكما ذكر سابقا (A/AC.109/2008/16، الفقرة ٢٧)، تهيمن على اقتصاد مونتسيرات الاستثمارات والمشاريع التي يقودها القطاع العام. وما زال النشاط البركاني والأضرار التي سببها الإعصار، وما نتج عن ذلك من حركة السكان والمراكز التجارية، وما صاحب ذلك من مصاعب اجتماعية واقتصادية، يسبب صعوبات هائلة لمونتسيرات. وما زالت الحاجة قائمة إلى دعم الميزانية الذي تقدمه المملكة المتحدة، فضلا عن المساعدات الأخرى، التي تقدم منذ عام ١٩٩٥ لدعم برامج الحكومة، على النحو الموضح في القسم السابق<sup>(١٦)</sup>. ويشمل الاقتصاد نحو ٢٠٠ من منشآت الأعمال التجارية، الكبيرة والصغيرة، في القطاع الخاص. وينطوي ما يزيد قليلا على ٢٥ في المائة من الأعمال التجارية على توفير الخدمات المالية والمهنية والشخصية وغيرها من الخدمات المتزلية<sup>(١٧)</sup>.

(١٣) [www.fco.gov.uk](http://www.fco.gov.uk).

(١٤) انظر نصائح للسفر، متاحة على الموقع <http://www.fco.gov.uk>.

(١٥) انظر [www.reliefweb.int](http://www.reliefweb.int).

(١٦) انظر [www.gov.ms](http://www.gov.ms).

(١٧) انظر <http://www.devunit.gov.ms>.

٣٣ - وشدد رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٨ على أن النهج الذي تتبعه الحكومة إزاء الإنفاق العام يشمل مجالات التنمية التالية الموجهة للقطاع الخاص: العمل مع أكبر عدد ممكن من المؤسسات التجارية، والاستعانة بمصادر خارجية من الشركات المحلية المختصة لأداء الأعمال التقنية والخدمات المعتمدة، وتخفيف عبء المتأخرات الضريبية على الأفراد والشركات، ومكافأة الأفراد ومؤسسات الأعمال التجارية التي تقوم بتوظيف استثمارات كبيرة في الاقتصاد، وتحسين وتسهيل الاستثمارات في الجزيرة، ووضع سياسات وبرامج واضحة لتنمية القطاع الخاص<sup>(٣)</sup>.

٣٤ - وفي عام ٢٠٠٨ أيضا، بدأت حكومة الإقليم عملية لتعزيز مؤسسة تنمية مونتسيرات لتبلغ مستوى يمكنها من أن توفر مكانا واحدا يضم كافة المعاملات للاستثمار في الجزيرة، وأن تقدم خدمات التسهيلات للأعمال التجارية، وذلك بهدف ضمان التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكبيرة على وجه السرعة. ويتنظر اكتمال المشروع في عام ٢٠٠٩<sup>(٣)</sup>.

## باء - الزراعة

٣٥ - نتيجة للأزمة البركانية الجارية، فإن معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما أنها صارت مناطق محظورة أو يتعذر الوصول إليها. ووفقا لدراسة الحالة الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كان أداء القطاع الزراعي في مونتسيرات مخيبا للآمال<sup>(١٨)</sup>.

٣٦ - وفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، وضعت وزارة الزراعة في مونتسيرات في عام ٢٠٠٨ ترتيبات لتعزيز برنامج الاستعاضة عن الواردات، من أجل تقليل الاعتماد على المنتجات الزراعية المستوردة. وقد أسفرت الطرق الزراعية الفرعية والمنح المقدمة للشركات الصغيرة وصغار المزارعين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والتي مولت من صندوق تثبيت أسعار النفط التابع للجماعة الكاريبية، عن زيادة كبيرة في كل من المناطق المزروعة وإنتاجية المزارعين العاملين في مناطق داك بوند وديك هيل وجبل بليكس. واستهدفت هذه الأنشطة، في جملة أمور، توفير الأساس اللازم لإنشاء مختبر لتجهيز الأغذية، من المتوقع أن يحسن فترة صلاحية المنتجات المحلية<sup>(٣)</sup>.

(١٨) دراسة الحالة الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، متاح على الموقع

<http://www.eclac.cl/cgi-bin/getProd.asp?xml=/publicaciones/xml/4/33844/P33844.xml&xsl=/portofspain./tpl-i/p9f.xsl&base=/portofspain/tpl/top-bottom.xsl>

## جيم - الخدمات المالية

٣٧ - يواصل اثنان من الكيانات التجارية، هما مصرف مونتسيرات ورويال بنك أوف كندا، فضلا عن العديد من المصارف الخارجية، العمل في مونتسيرات لتقديم مجموعة من التسهيلات المصرفية. ولم يكن هناك نشاط خلال السنوات القليلة الماضية في مجال تأسيس مصارف جديدة<sup>(١٩)</sup>. ومونتسيرات عضو في البنك المركزي لشرق البحر الكاريبي، الذي يوجد مقره في جزيرة سانت كيتس المجاورة، وهو بمثابة البنك المركزي لمونتسيرات. ويقوم هذا البنك، ضمن مهام أخرى، برصد احتياطات البنوك التجارية. ومونتسيرات جزء من سوق الأوراق المالية في شرق البحر الكاريبي. ومونتسيرات أيضا عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهي الهيئة التي ترصد مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في المنطقة<sup>(٤)</sup>.

٣٨ - وكان مما ذكره تقرير لجنة الشؤون الخارجية المملكة المتحدة الذي صدر في تموز/يوليه ٢٠٠٨، أن المملكة المتحدة كانت مسؤولة بشكل مباشر عن اللائحة المتعلقة بغسل الأموال في الإقليم<sup>(٢٠)</sup>. وفي هذا الصدد، أشارت الدولة القائمة بالإدارة في وقت لاحق إلى أن الإجراءات تتخذ لإصدار تشريع حديث لمكافحة الجريمة في كل من أنغيلا ومونتسيرات<sup>(٢١)</sup>.

٣٩ - وكما ذكر سابقا، يدفع الأفراد المقيمون في الإقليم ضرائب على دخلهم المكتسب في جميع أنحاء العالم من جميع المصادر. وتفرض الضرائب وتحصل أيضا على الدخل الخاضع للضرائب الذي تدفعه أية شركة مدرجة بسجل الشركات، أو جمعية بناء، أو مجموعة من الأشخاص. وتدفع الشركات ضريبة بنسبة ٣٠ في المائة على الأرباح. ولا توجد ضرائب على الأرباح الرأسمالية في مونتسيرات<sup>(٢٢)</sup>.

## دال - السياحة

٤٠ - ما زالت إعادة تطوير صناعة السياحة تمثل أولوية لحكومة الإقليم. ومع أن السياحة كانت في وقت ما من أكبر القطاعات المساهمة في الاقتصاد المحلي، فإن صناعة السياحة كانت الضحية الرئيسية للنشاط البركاني الجاري في الجزيرة. ووفقا لإحصاءات منظمة

(١٩) انظر <http://www.devunit.gov.ms/banking.htm>.

(٢٠) الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) - التقرير السابع، متاح على الموقع [www.publications.parliament.uk](http://www.publications.parliament.uk).

(٢١) التقرير السابع الصادر عن لجنة الشؤون الخارجية في دورتها للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لأقاليم ما وراء البحار، رد وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مجلس الوزراء ٧٤٧٣، صفحة ٢٨، متاح على الموقع [www.fco.gov.uk](http://www.fco.gov.uk).

(٢٢) <http://www.devunit.gov.ms/company.htm>، جرى الاطلاع عليها في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

السياحة لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٨، فقد سجل وصول ٢٥١ راكبا من ركاب الرحلات البحرية و ٧ ٣٦٠ من السائحين إلى مونتسيرات، مما يشكل انخفاضاً بنسبة ٨,١ في المائة و ٥ في المائة على التوالي مقارنة بالعام السابق<sup>(٢٣)</sup>. ومع ذلك، وكما ذكر سابقاً (انظر A/AC.109/2008/16، الفقرة ٣٦)، تحاول مونتسيرات أن تحول تدريجياً وجود بركان نشط فيها إلى نقطة بيع، من خلال تشجيع سياحة المغامرات، من بين جملة أمور. على سبيل المثال، لأن مياه مونتسيرات الصافية تبقى دون أن يمسها أحد لفترة من الوقت أثناء الانفجارات البركانية وبعدها، مما يسمح بتجدد الأحياء المائية، فإن القطاع السياحي يروج لهذه الظروف لممارسة رياضة صيد الأسماك<sup>(٢٤)</sup>.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٨، قررت حكومة الإقليم الموافقة على استثمارات يبلغ مجموعها أكثر من ٥ ملايين من دولارات شرق الكاريبي في مشاريع متصلة بالسياحة<sup>(٢٥)</sup>. وتقول الدولة القائمة بالإدارة إن من المتوقع أن تنتعش السياحة في السنوات المقبلة بفضل التمويل الخارجي لبرنامج لتنمية السياحة مدته ثلاث سنوات بقيمة ١٥,٥ مليون من دولارات شرق الكاريبي، يبدأ في أوائل عام ٢٠٠٨. وتشمل عناصر المشروع عدداً من المبادرات التسويقية والترويجية التي ترمي إلى تعزيز مكانة مونتسيرات في سوق السفر الدولي. كما أنه يهدف إلى تنفيذ العديد من مشاريع تطوير المنتجات، مثل تعزيز مسارات المشي، وتحسين مرافق الشواطئ، والحفاظ على المواقع والمباني التاريخية<sup>(٢٦)</sup>.

٤٢ - واستؤنفت خدمة العبارات بين أنتيغوا ومونتسيرات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بعد توقف استمر لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة. وخلال عام ٢٠٠٨، من المقرر أن تتوفر خدمات النقل الجوي من خلال شركة وين إير ومقرها سانت مارتن، وهي تقوم بعدة رحلات يومية من أنتيغوا. وعلاوة على ذلك، يمكن حجز رحلات جوية مستأجرة على الطائرات الثابتة الأجنحة وطائرات هليكوبتر الموجودة في أنتيغوا<sup>(٢٧)</sup>.

## هاء - التشييد والإسكان

٤٣ - وفي عام ٢٠٠٧، تراجع قطاع التشييد، وهو مساهم رئيسي في النشاط الاقتصادي بمونتسيرات، بنسبة تبلغ حوالي ١١ في المائة<sup>(٢٨)</sup>.

٤٤ - وكما أفيد في تقارير سابقة (A/AC.109/2008/16، الفقرة ٣٩)، كان مشروعان من مشاريع القطاع العام قيد التنفيذ خلال عام ٢٠٠٨، وهما مشروع تنمية الإسكان في لوك آوت (الممول من الاتحاد الأوروبي والسوق العامة) ومشروع تنمية ليتل باي (وهو مشروع

(٢٣) آخر الإحصاءات السياحية في البحر الكاريبي، متاح على الموقع [www.onecaribbean.org](http://www.onecaribbean.org).

يتألف من أربعة مراحل مقرر استكماله على مدى عشر سنوات بمساعدة من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي). ويرمي مشروع تنمية ليتل باي الذي يجري تنفيذه تحت رعاية مؤسسة تنمية مونتسيرات إلى إنشاء مركز اقتصادي واجتماعي وثقافي وسكني وتجاري وإداري للإقليم. ويتضمن هذا المشروع إنشاء البنية التحتية لمركز المدينة، وتصميم الميناء الجديد في ليتل باي وطرح العطاءات بشأنه، وإعادة تأهيل شبكة الطرق الرئيسية من بلهام في الجنوب حتى منطقة لوك آوت في الشمال<sup>(٢٤)</sup>. ومن المتوقع أن يدر هذا المشروع على اقتصاد الإقليم أكثر من ٦٠ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي خلال السنوات الثلاث المقبلة<sup>(٢٥)</sup>.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٨، أعلنت حكومة الإقليم إنشاء برنامج للمساعدات الإسكانية من أجل نقل السكان من المساكن الطارئة، وإيواء الضعفاء في المجتمع ومساعدة السكان في التأهل للحصول على الرهونات العقارية من المؤسسات المالية<sup>(٢٦)</sup>. ففي أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مثلاً، شرعت الحكومة في تشييد مشروع إسكاني في سوينيز. والتزمت حكومة الإقليم بتوفير مساكن ملائمة للأشخاص الذين يعيشون في ظروف معيشية متدنية أو غير لائقة، بغية إخلاء المساكن الطارئة التي افتتحت مباشرة عقب الثوران البركاني عام ١٩٩٥<sup>(٢٧)</sup>.

٤٦ - وأشارت حكومة الإقليم إلى أن الإسكان يبقى مشكلة أساسية بالنسبة للسكان الذين فقدوا منازلهم أو لم يتمكنوا من الوصول إلى ممتلكاتهم في بليموث وضواحيها أثناء الإخلاء. وكان هؤلاء السكان يدفعون إيجاراً أو يدفعون في بعض الحالات رهناً لمزل في المنطقة التي تم إخلاؤها إلى جانب رهن عقاري لمزل آخر يقع شمال الجزيرة، في حين تخلى الآخرون عن رهنهم العقاري وغادروا الإقليم. وبالتالي، وافقت حكومة مونتسيرات على شطب المبلغ الذي يدين به هؤلاء السكان وهو يعادل ٢,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وأخطرت المصرف المركزي في مونتسيرات بذلك<sup>(٢٨)</sup>.

## واو - المرافق العامة والاتصالات

٤٧ - في عملية بدأت في ٢٠٠٧، يجري تدريجياً دمج شركة خدمات الكهرباء في مونتسيرات وهيئة المياه في مونتسيرات منذ عام ٢٠٠٧ لتشكلا شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة، وهي الشركة التي ستضطلع بالمسؤولية عن توزيع المياه والكهرباء في جميع أنحاء الجزء المأهول من الجزيرة. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٩، يتلقى سكان مونتسيرات شروحات مفصلة عن دمج شركتي الخدمات من خلال حملة إذاعية وتلفزيونية<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٤) انظر [www.mondevcorp.com/master.swf](http://www.mondevcorp.com/master.swf) و [www.caribbeannetnews.com](http://www.caribbeannetnews.com)

(٢٥) انظر [www.giu.gov.ms](http://www.giu.gov.ms)

٤٨ - وكما أفيد في تقارير سابقة (انظر A/AC.109/2008/16، الفقرة ٤٢)، يحصل جميع السكان على حاجتهم من إمدادات مونتسيرات الوفيرة من المياه الجيدة الصالحة للشرب (نحو ٩٨ في المائة من السكان موصولون بشبكة المياه). وتستمد هيئة المياه في مونتسيرات المياه من الينابيع التي تقع في أعالي الجبال، وتعالجها معالجة طفيفة، ثم تخزنها وتوزعها على زبائنها بواسطة شبكتها المؤلفة من الأنابيب والخزانات. وتتولى الهيئة كذلك معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك آوت ودافني هيل<sup>(٢٦)</sup>.

٤٩ - وفي ما يتعلق بقطاع الاتصالات، أعلنت حكومة الإقليم عام ٢٠٠٨ أن تنمية الاتصالات تعتبر بالغة الأهمية لتنمية الإقليم وأن جهوداً تشريعية تبذل حالياً في هذا الصدد. ونتيجة لوجود نية لتحرير قطاع الاتصالات، عقدت حكومة الإقليم اجتماعات مع شركة البرق واللاسلكي وتلقت عروضاً ومقترحات من مقدمي خدمات آخرين في هذا المجال<sup>(٢٧)</sup>.

٥٠ - وكما أفيد في تقارير سابقة (انظر A/AC.109/2008/16، الفقرة ٤٣)، يستخدم البريد الإلكتروني على نطاق واسع، مما يسهل الاتصالات نسبياً. ويجري تدريجياً إدخال نظام خطوط الاشتراك الرقمية غير المتماثلة. وتوجد خدمة بريدية منتظمة بين مونتسيرات وجميع البلدان.

٥١ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلنت حكومة الإقليم أن ١,٥ من ملايين دولارات شرق الكاريبي سوف تخصص لتشييد مبنى مؤلف من طابقين يكون مقراً لإذاعة مونتسيرات العامة (ZJB)<sup>(٢٨)</sup>.

## سادساً - الأحوال الاجتماعية

### ألف - الخلفية العامة

٥٢ - كان للأزمة البركانية أثر عميق على البنى الاجتماعية التقليدية ونظم الدعم مع تشتت العديد من الأسر والمجتمعات وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وفي عام ٢٠٠٨، خضع نظام الضمان الاجتماعي في مونتسيرات للإصلاح من أجل تحقيق الاستدامة في المدى الطويل. وأشارت حكومة الإقليم إلى أن التغييرات تضمنت رفع سن التقاعد، وتعديل معدلات المستحقات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وإعادة هيكلة المستحقات المتنوعة بما يتلاءم والظروف المحلية<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٦) انظر <http://www.mul.ms/about%20us.html>.

(٢٧) انظر الوزير الأول، بيان الميزانية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، [www.themontserratreporter.com](http://www.themontserratreporter.com).

٥٣ - وأعلنت حكومة الإقليم أن النفقات المقدرة للمدفوعات القانونية بما فيها تسديد القروض، والمعاشات التقاعدية، والضمان الاجتماعي، ومستردات الضرائب تبلغ نحو ١٢ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي<sup>(٣)</sup>.

٥٤ - ووفقاً لحكومة الإقليم، يركز عمل خدمات الدعم الاجتماعي على تلبية حاجات أكثر الأشخاص ضعفاً، بمن فيهم المسنون والمعاقون ذهنياً والمعاقون جسدياً والأطفال والأسر المعيشية المتدنية الدخل. وتتضمن خدمات الدعم الاجتماعي في مونتسيرات مساعدة مالية شهرية، ومساعدة لدفع الإيجار، ومساعدة لمرة واحدة من أجل سلع مثل الطعام ووجبة الغداء المدرسية واللوازم المدرسية والمرافق العامة والأجهزة المنزلية الأساسية. وتقوم جميع حالات مساعدات الدعم الاجتماعي على "التحقق من الموارد" لتحديد الحالة المالية للفرد أو الأسرة المعيشية، وما إذا كانا مؤهلين للحصول على المساعدة أو قادرين على تدبر شؤونهما<sup>(٢٨)</sup>.

## باء - العمالة

٥٥ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يبلغ عدد السكان العاملين في مونتسيرات نحو ٢ ٥٠٠ نسمة، يشكلون حوالي ٤٠ في المائة من الرعايا و ٦٠ في المائة من غير الرعايا. وتحافظ مونتسيرات على مناخ إيجابي لعلاقات العمل، حيث تبذل قصارى الجهود لكفالة عمل العمال والنقابات والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة في الاقتصاد جنباً إلى جنب تحقيقاً للأهداف الإنمائية الوطنية. ويحكم علاقات العمل قانون العمل (المنقح في عام ٢٠٠٢)، الذي لا تزال إدارة العمل توفر في إطاره خدمات الوساطة والمصالحة، مع قيام محكمة العمل بتسوية المنازعات<sup>(٤)</sup>.

٥٦ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وفي أعقاب العرض الذي تقدمت به حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٧ لتقديم حوافز ضريبية للرعايا العائدين الذين كانوا يقيمون في بلد آخر لمدة ثلاث سنوات أو أكثر، بدأ تنفيذ برنامج إعادة إسكان عام ٢٠٠٨ للمساعدة في عودة سكان مونتسيرات إلى الوطن<sup>(٤)</sup>. وكما ذكر آنفاً (انظر A/AC.109/2008/16، الفقرة ٤٨) أعلنت حكومة الإقليم أن الأشخاص المؤهلين في إطار هذه السياسة سوف يمنحون مجموعة من الحوافز الضريبية<sup>(٢)</sup>.

٥٧ - وتجري معالجة النقص المستمر في العمالة الماهرة بمنح تصاريح عمل لغير الرعايا. ويخضع منح تصاريح العمل لقانون الهجرة لعام ٢٠٠٢. وتسهل حكومة الإقليم التوظيف النشط للعمالة الماهرة، سواء كانت مهنية أو غير ذلك، من أجل تلبية الطلب<sup>(٤)</sup>.

(٢٨) وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، [http://manishval.com/moh/?page\\_id=45](http://manishval.com/moh/?page_id=45).

٥٨ - وخلال عام ٢٠٠٨، شرعت حكومة الإقليم في مراجعة السياسات المتعلقة بالسكان والعمل والهجرة من أجل تشجيع الزيادة السكانية. وسوف تصمم هذه السياسات بحيث تكون مرنة بما فيه الكفاية لتشمل أشخاصاً من بلدان أخرى يرغبون بالعمل في مونتسيرات والالتزام بقوانينها<sup>(٢٩)</sup>.

## جيم - التعليم

٥٩ - تتولى إدارة التعليم في مونتسيرات مسؤولية وضع وتوفير البرامج التعليمية وبرامج التدريب التي يراود منها تمكين المواطنين من اكتساب المهارات التي يمكن أن تسهم إيجابياً في مستقبل الإقليم<sup>(٢٩)</sup>. وقد حددت النفقات التقديرية المخصصة للتعليم في ميزانية عام ٢٠٠٨ بنحو ٨,٣ من ملايين دولارات شرق الكاريبي<sup>(٣٠)</sup>. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أبلغت حكومة الإقليم سكان مونتسيرات بعزمها على تغطية التكاليف الاقتصادية التي يتحملها الطلاب الذين يدرسون على نفقتهم من الملتحقين بجامعة جزر الهند الغربية<sup>(٣١)</sup>، مع مواصلة تنفيذ برنامج تنمية التعليم الذي يغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩. وقد أعلن المصرف المركزي في مونتسيرات، من جهته، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بدء العمل ببرنامج للمنح التعليمية من أجل تغطية النفقات الدراسية لتلميذين في الصف السادس يلتحقان بالمدرسة الثانوية<sup>(٣٢)</sup>.

٦٠ - وكما أفيد في تقارير سابقة (انظر A/AC.109/2008/16، الفقرة ٥١)، تملك مونتسيرات بنية تحتية تعليمية توفر التعليم الابتدائي والثانوي للسكان بنسبة ١٠٠ في المائة. ويستند النظام التعليمي في مونتسيرات بوجه عام إلى النظام البريطاني. وتنقسم إدارة التعليم إلى عدة قطاعات تنظيمية متخصصة: التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم في مرحلة ما بعد الثانوي، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتدريب المعلمين، فضلاً عن خدمات دعم التعليم. ويوجد العديد من المرافق الحكومية للرعاية النهارية ودور الحضانه، ومرفق للرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة مملوك ملكية خاصة. ومن بين المدارس الابتدائية الثلاث توجد مدرسة واحدة مملوكة للقطاع الخاص. والمدرسة الثانوية الموجودة في مونتسيرات التي تملكها الحكومة هي المدرسة الثانوية الوحيدة<sup>(٣٣)</sup>. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، افتتح مركز للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في سالم، يقع في المجمع الذي كان فيما مضى مدرسة سالم الابتدائية<sup>(٣٤)</sup>.

(٢٩) انظر [www.mehcs.gov.ms](http://www.mehcs.gov.ms).

(٣٠) انظر [www.mehcs.gov.ms/Education/schools.htm](http://www.mehcs.gov.ms/Education/schools.htm).

(٣١) انظر [http://www.themontserratreporter.com/index.pl/article\\_local?id=2558604](http://www.themontserratreporter.com/index.pl/article_local?id=2558604).

٦١ - وقد بدأت جهود عام ٢٠٠٨ لإنشاء مكتبة ومحفوظات وطنية مع وجود نية لإنجاز هذه المنشآت بحلول عام ٢٠١٠<sup>(٣٢)</sup>.

## دال - الصحة

٦٢ - تتولى إدارة الصحة في الإقليم مسؤولية توفير خدمات الصحة الأولية والثانوية لمونتسيرات، إلى جانب إسداء المشورة في ما يتصل بذلك من سياسات لحكومة الإقليم<sup>(٣٣)</sup>. وأشارت التقديرات في عام ٢٠٠٨ إلى أن متوسط العمر المتوقع في الإقليم يبلغ ٧٢,٦ سنة بالنسبة إلى جميع السكان، أي ما يناهز ٧٤,٧ في المائة للذكور و ٧٠,٤ في المائة للإناث<sup>(٣٤)</sup>.

٦٣ - ولقد بلغت النفقات التقديرية على الرعاية الصحية في ميزانية عام ٢٠٠٨ إلى ١٥,٧ من ملايين دولارات شرق الكاريبي<sup>(٣٥)</sup>. وخلال عام ٢٠٠٨، استمرت حكومة الإقليم في توفير المساعدة الطبية في الجزيرة وخارجها للأشخاص المحتاجين، ومن ضمنها رعاية الأطفال وتغطية بعض المجالات مثل الرعاية الطبية، والرعاية الجراحية، والفحوص التشخيصية، ورعاية العين والأذن، وتوفير الأدوية<sup>(٣٦)</sup>. وهي تستمر في توفير خدمات مجانية سريرية في حالات الطوارئ المتصلة بطب الأسنان للأطفال في سن الدراسة والمسنين والنساء الحوامل وبعض الموظفين الحكوميين<sup>(٣٧)</sup>.

٦٤ - وكما أفيد في تقارير سابقة (انظر A/AC.109/2008/16، الفقرة ٥٣)، توجد في مونتسيرات مرافق صحية من بينها مستشفى سانت جونز الذي يضم ٣٠ سريراً في الشمال، ويستطيع القيام بجميع المسائل الصحية الروتينية، وتوفير التصوير بالأشعة السينية، وأداء العمليات الجراحية الصغرى، فضلاً عن عيادات عديدة للرعاية الصحية الأساسية. وتتوافر الترتيبات من أجل الإحلاء الطبي في حالات الطوارئ إلى أنتيغوا وغوادولوب. وفي عام ٢٠٠٨، بدأت وزارة الصحة في الإقليم العمل على إنشاء مرفق استشفائي جديد ومحسّن. وستشيد الأجنحة وغيرها من الأقسام على مراحل، وتحل تدريجياً محل بعض المباني القائمة. وقد أفسح للموظفين في القطاع الصحي المجال لتقديم إسهاماتهم في هذه العملية<sup>(٣٨)</sup>.

٦٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، تلقت الحكومة الإقليمية معدات طبية من حكومة جبل طارق، تضمنت معدات العلاج الطبيعي، ومعدات التصوير بالأشعة، ومعدات طبية عامة، وأصنافاً متنوعة، ومعدات متخصصة مثل وحدات التخدير والإنعاش<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٢) انظر [http://manishval.com/moh/?page\\_id=37](http://manishval.com/moh/?page_id=37).

(٣٣) انظر [http://manishval.com/moh/wp-content/uploads/2008/11/Health\\_Services\\_Available.ppt](http://manishval.com/moh/wp-content/uploads/2008/11/Health_Services_Available.ppt).

(٣٤) انظر [http://manishval.com/moh/?page\\_id=114](http://manishval.com/moh/?page_id=114)، وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية.

## هاء - حقوق الإنسان

٦٦ - ينص دستور الإقليم على الحقوق الأساسية للفرد وحياته<sup>(٣٥)</sup>. وكما جاء في تقرير سابق (انظر A/AC.109/2008/16، الفقرة ٥٥)، جرى توسيع نطاق الصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان لتشمل مونتسيرات: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد تمييز على أساس الجنس في تنفيذ المادتين ٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٦٧ - وفي عام ٢٠٠٨، وقعت حكومة الإقليم خطة عمل البرامج القطرية لليونيسيف للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي تسعى إلى تعزيز الاتفاق والتعاون على نحو متبادل من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(٣٦)</sup>.

٦٨ - ولجنة مونتسيرات لحقوق الإنسان، التي أنشأها المجلس التنفيذي، تساعد على الاضطلاع بمسؤوليات حكومة الإقليم عن تلبية متطلبات الإبلاغ بموجب مختلف الاتفاقيات الدولية؛ وترصد تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة؛ وتسدي المشورة للحكومة بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان.

٦٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، اجتمع أصحاب المصلحة في جزر تركس وكايكوس مع منسق حقوق الإنسان في البحر الكاريبي لمناقشة مشروع مدته أربع سنوات، تقوم بتنفيذه منذ عام ٢٠٠٧ مؤسسة الكومنولث، ورابطة الكومنولث للتعليم القانوني، ومبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان. وتموّل هذا المشروع وزارة التنمية الدولية ووزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة بغية مساعدة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة على الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالتزامات حقوق الإنسان ووضع خطط العمل ذات الصلة<sup>(٣٧)</sup>.

## واو - الجريمة والسلامة العامة

٧٠ - خصصت حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ١٠,٥ ملايين دولار من دولارات شرق البحر الكاريبي لتمويل السلطة القضائية ودوائر الأمن الداخلي (الشرطة، والدوائر القضائية، والقضاء، والمحكمة العليا)<sup>(٣٨)</sup>.

٧١ - بموجب قانون الإفراج المشروط عن السجناء لعام ٢٠٠٤، يستعرض مجلس للإفراج المشروط الحالات المرشحة لإطلاق سراحها في المجتمع المحلي بترخيص، ويقدم توصياته للحاكم. ويجري التعامل مع معظم الأفعال الإجرامية بموجب قانون العقوبات الخاص بمونتسيرات، الذي نُقح عام ٢٠٠٢<sup>(٤)</sup>.

٧٢ - ولدى قوة شرطة مونتسيرات الملكية مقر قيادة للشرطة يعمل على الوجه الأكمل في مجمع مقر الحكومة الكائن في بريدز، وذلك فضلا عن مركزي شرطة فرعيين ووحدة بحرية. وتركز استراتيجية الخمس سنوات لقوة شرطة مونتسيرات الملكية على حفظ الأمن والنظام في الأحياء، وأعمال الشرطة اعتمادا على الاستخبارات، والحد من الجريمة والوقاية منها والمشاركة في نظام العدالة الجنائية<sup>(٤)</sup>.

٧٣ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن المخاوف من تزايد ما يصدر عن الشبان من جرائم وعن عدم الانضباط لا تزال قائمة ويجري الاستجابة لها بإنشاء إدارة تابعة لحكومة الإقليم تعنى بقضايا الشباب ووضع استراتيجيات محددة تشمل عدة إدارات. وقد طرح تدفق حالات جديدة إلى الجزيرة تحديات متجددة لا يزال يتعين التصدي لها بشكل كامل. فقد شهد عام ٢٠٠٨ زيادة كبيرة (أكثر من ٢٠٠ في المائة) في الجرائم المرتكبة بنية الاستحواذ على مال الغير، ولا سيما السطو على المنازل. وفي الوقت نفسه، فإن فرصة تطوير الطب الشرعي ونجاحه محدودة وتعتمد على تحاليل مكلفة تُجرى خارج البلاد<sup>(٤)</sup>.

٧٤ - ولا تزال السلامة العامة تشكل إحدى الأولويات بالنسبة لدائري الشرطة والمطافي، وخاصة مسؤولياتها عن مراقبة المنطقة المحظورة وتوفير فريق للبحث والإنقاذ. فعدد حوادث المرور في تزايد كل عام، وقانون المرور الجديد يتيح فرصا أكبر للوقاية من الحوادث وإنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى طول فترة الجفاف، يتوقع من ضباط إنفاذ القانون أن يتحلوا باليقظة لكفالة تصرف أفراد الجمهور على نحو لا يؤدي إلى مخاطر كبيرة لاندلاع الحرائق<sup>(٤)</sup>.

## سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٧٥ - مونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي هيئاتها الفرعية. ويتلقى الإقليم بعض الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٦ - ومونتسيرات عضو في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، فضلا عن عضويتها في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنظميتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، واتحاد المصارف المركزية لشرق البحر الكاريبي.

٧٧ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أبدت مونتسيرات رغبتها في الاشتراك في السوق والاقتصاد الموحد للجماعة الكاريبية<sup>(٣٥)</sup>. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لم يتم التوصل إلى اتفاق بين المملكة المتحدة ومونتسيرات بشأن هذه المسألة<sup>(٣٦)</sup>. وردا على سؤال وجه إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث عما إذا كان قد وافق على طلب من الوزير الأول لمونتسيرات لانضمام الجزيرة إلى السوق والاقتصاد الموحد للجماعة الكاريبية، أجابت وكالة وزارة الخارجية للشؤون البرلمانية، ميغ مَن، في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بقولها إنها كانت قد كتبت إلى الوزير الأول في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. واقترحت وكالة وزارة الخارجية للشؤون البرلمانية، في جملة أمور، أن ترجى الحكومة مسألة الانضمام لمدة سنتين أو حتى يحين الوقت الذي تتعزز فيه مستويات النشاط والقدرة الاقتصاديين بالقدر الكافي لتمكين مونتسيرات من الاستفادة بشكل كامل من مزايا العضوية<sup>(٣٧)</sup>.

٧٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعرب رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية عن خيبة أمل عميقة من أن حكومة المملكة المتحدة رفضت طلب مونتسيرات بتحويلها كدولة عضو في الجماعة من المشاركة في السوق والاقتصاد الموحد للجماعة الكاريبية. وحث رؤساء الحكومات حكومة المملكة المتحدة على إعادة النظر في موقفها المتعلق بذلك.

٧٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أفادت التقارير أن مونتسيرات ستندمج إلى المشاورات، التي تجريها الدول الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي بشأن اقتراح إنشاء اتحاد اقتصادي سيتم إنجازه في عام ٢٠٠٩<sup>(٣٨)</sup>. وفي هذا الصدد، أعلن أن أمانة منظمة دول شرق الكاريبي شرعت في اتخاذ عدة مبادرات لإيجاد نظم دعم معززة للاتحاد المقترح إنشاؤه. وإحدى هذه المبادرات مشروع تعاوني يتم بالاشتراك مع المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لمنظمة العمل الدولية من أجل إنشاء نظام لمعلومات سوق العمل خاص بمنظمة دول شرق البحر الكاريبي وتنفيذه<sup>(٣٩)</sup>.

٨٠ - وباعتبار مونتسيرات إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي وتابعا للمملكة المتحدة، فإنها تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي ولكنها ليست جزءاً منه. ووفقاً لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تنظر مونتسيرات في الانضمام إلى اتفاق الشراكة الاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي، وهو اتفاق تجاري جرى التفاوض بشأنه مؤخراً بين الجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي.

(٣٥) انظر <http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmhansrd/cm080709/text/80709w0023.htm>.

(٣٦) انظر [www.oxan.com](http://www.oxan.com)، Oxford Analytica.

٨١ - ووافقت حكومة الإقليم، خلال اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، على الموعد المحدد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لتمديد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى النظر في البدائل المتاحة للوفاء بالالتزامات الدولية بشأن الميول الجنسية<sup>(٣٧)</sup>.

## ثامنا - مركز الإقليم مستقبلا

### ألف - موقف حكومة الإقليم

٨٢ - يرد بيان موقف حكومة مونتسيرات بشأن الإصلاح الدستوري في الفرع الثاني أعلاه، الذي يتناول المفاوضات الدستورية الجارية بين مونتسيرات وحكومة المملكة المتحدة.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٨٣ - قالت ممثلة المملكة المتحدة في بيان أدلت به في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، في ما قالته، ”إن علاقة حكومتها بأقاليم ما وراء البحار تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في الإبقاء على صلته بالمملكة المتحدة، حيثما ينطبق ذلك. ولا تعتزم فرض الاستقلال على تلك الأقاليم رغما عن إرادتها“ (انظر A/C.4/63/SR.2).

٨٤ - وأشارت إلى عدة عمليات استعراض دستوري أجريت بهدف وضع إطار دستوري حديث يعكس الظروف الخاصة لكل إقليم. واستُكملت الأحكام المتعلقة بالحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان ودور الحاكم والساسة المنتخبين محليا. وقالت إن دعم حكومتها للأقاليم يركز على بناء القدرات والتنمية المستدامة، وأشارت إلى أن المملكة المتحدة تواصل العمل مع الأقاليم، حسب الاقتضاء، في مجالات من قبيل الشفافية السياسية والاقتصادية، والأمن، والحد من سرعة التأثير بالكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وإدارة البيئة.

٨٥ - وفي ورقة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، موجهة إلى رئيس اللجنة الخاصة لتعميمها خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بإنهاء الاستعمار، التي عقدت في

(٣٧) انظر [www.fco.gov.uk](http://www.fco.gov.uk).

وقت لاحق من الشهر نفسه في باندونغ، حددت المملكة المتحدة موقفها<sup>(٣٨)</sup>، استنادا إلى الكتاب الأبيض الذي صدر في عام ١٩٩٩ بعنوان ”شراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار“ (انظر A/AC.109/1999/1، المرفق). وتناولت الورقة أيضا ما آلت إليه عمليات الاستعراض الدستوري المختلفة والتي أجريت في إطار الكتاب الأبيض.

### جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٨٦ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذت الجمعية العامة القرارين ١١٨/٦٣ ألف وباء دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المحال إلى الجمعية العامة<sup>(٣٩)</sup> وعلى نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) لاحقا (A/63/408). ويتعلق الجزء السابع من القرار ١٠٨/٦٣ بـ بمونتسيرات. وبموجب فقرات منطوق القرار في ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

”١ - ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لمواصلة التفاوض بشأن إدخال تحسينات على دستور الإقليم بغرض الحفاظ على قدرتها على المضي قدما نحو تحقيق قدر أكبر من تقرير المصير في مرحلة لاحقة؛

”٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير عمله فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيئ في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

”٣ - تهيب بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني“.

(٣٨) يمكن الاطلاع على النص الكامل لكلمتها على الموقع التالي:  
http://www.un.org/depts/dpi/decolonization/regional\_seminars\_statements\_08/united\_kingdom.pdf

(٣٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/63/23).